وجهة نظر

انتكاسة الثورة الوطنية الديمقراطية بالسودان وخلفياتها التاريخية

تنشر « الهدف » الدراسة التالية التي كتبها لها من الولايات المتحدة « ابو عزة » في باب « وجهة نظر » وتطرحها لمناقشة الرفاق الذين يرغبون في الاسهام بالجدل العلمي لتحليل الاحداث ، وكاتب هذه الدراسة – والتي تمثل وجهة نظره وحده ، مستعد لمتابعة المناقشة .

« الهدف »

في الوقت الذي تواصل فيه اجهزة القمع للسلطة العسكرية في السودان ارهاب الجماهير بعد حمامات الدم ضد الشيوعيين واليساريين ، لا زالت دوائر الاعلام الحكومية في مصر وسوريا وليبيا تتحدث عن النهاية السعيدة لـ « محنة الايام الثلاثة السوداء » . وفي الوقت الذي يقيم فيه النميري مسرحية « الاستفتاء » حول رئاسته للجمهورية ، ويزج بالسودان شريكا في اتحاد انظمة الاستسلام ، تنطلق ابواق الدعاية المصرية بتمجيد الاتحاد المزعوم في عملية تضليل هائلة للجماهير العربية فما معنى ذلك كله ؟ »

ان علينا ان نقوم بتحليل ما حدث في السودان وفي ذهننا الكثير من المعطيات ذات الاسس التاريخية ، وهذا بالضبط ما ارجو ان استعرضه في هذه المقالة .

لمحة تاريخية

ان السودان ، ذلك القطر الشاسع ، تسكنه قوميات مختلفة منها العربية والحامية والزنجية وقد تلاحمت هذه القوميات تلاحما شديدا ينعكس اليوم على الوضع الفريد في التكوين القومي للشعب السوداني . ولكن هذا التلاحم الشديد خلافا لما تدعي الطغمة الحاكمة ، لم يؤد الى انصهار كامل تحت راية القومية العربية في الشمال بينما ظل الجنوب زنجيا . ان لمحة يسيرة لتاريخ السودان الحديث تظهر كذب هذا الادعاء في شكله وفي مضمونه الذي يرمي به العسكريون الى تغليب النعرة القومية والتعصب الديني على كافة اشكال الصراع الطبقي الدائر في السودان .

لقد عاشت القبائل العربية التي هاجرت الى السودان منذ نيف وستمائة سنة من الجزيرة العربية واقطار شمال افريقيا في الفة وسلام مع القبائل والممالك الحامية والزنجية التي وجدتها هناك . ان الدارسين لتاريخ السودان يعلمون ان الاصطدامات القومية بدات عندما غزا محمد علي الكبير السودان بحثا عن الذهب والرقيق . لقد دافعت القبائل السودانية عن بلادها بضراوة ولكن لم تفلح السيوف والحراب كثيرا مع المدافع وتمكنت السلطة التركية – المصرية من بسط سيطرتها على شمال السودان في ظرف سنين قلائل ، وحينئذ بدا الاستعمار الاقطاعي للسودان الذي فرض نفوذه عن طريق المشايخ ورجال الدين .

وفي عام ١٨٣٨ دخلت جيوش الادارة التركية – المصرية جنوب السودان بغرض الاستيلاء على اعالي النيل ، والسيطرة على مصادر العاج وريش النعام . ومع استتباب الامر للنظام الجديد ، بدات تجارة الرقيق التي كان ضحاياها دائما من سكان الجنوب ، وكانت الخرطوم مركزا مهما لهذه التجارة ، تتعاقد فيه الادارة التركية – المصرية مع بعض الاقطاعيين الشماليين والتجار الاوروبيين الذين كونوا جيوشا خاصة كانت تغير على القرى الجنوبية ، وتختطف الشباب لتسخيرهم كمرتزقة في جيش منفصل يدين بالولاء لمحمد علي الكبير الذي ، لكونه من اصل الباني ، لم يثق كثيرا بالمصريين . وكان اشهر تجار الرقيق من الشماليين الزبير الذي انعم عليه الخديوي بلقب الباشوية تقديرا لخدماته .

لقد ترتب على حكم الادارة التركية – المصرية للسودان عدة نتائج كان لها ابعد الاثر على الفترات التاريخية التي اعقبتها واهمها ما يلي :

■ اولا : بدء تحول السودان من الاوضاع القبلية البسيطة الى اوضاع المستعمرات الاقطاعية ، وتكونت طبقة تجارية منظمة في الشمال تخضع في ولاءاتها للادارة التركية – المصرية . وكان هنالك جزء من هذه الطبقة « الجلابة » يتخصص في الاستغلال البشع للجنوبيين مستفيدا من حالة التاخر الاقتصادي والاجتماعي في الجنوب .

■ ثانيا : اضطربت موازين العلاقات بين القوميات المختلفة في السودان ، وخصوصا في الجنوب ، حيث كانت الجيوش الخاصة لتجار الرقيق تقوم بحرق المزارع والقرى التي تقاوم غزواتهم ، وبخلق العداوات بين القبائل المتواجدة هنالك ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك هي مزيد من التاخر الاقتصادي والحضاري في الجنوب .

■ ثالثا : بدات مركزية الدولة تظهر في طريقة الحكم (تقسيم السودان الى مديريات وتعيين حكامها وانشاء حاميات حربية وغير ذلك) وفي الدين (تعيين قاضي القضاة ومفتي الديار وتنظيم القضاء الشرعي) .

ان هذه الفترة تحدد بالضبط بداية ما يسمى بمشكلة الجنوب ، وتحدد ايضا بداية نظرة الشك وعدم الثقة تجاه مصر من جانب قطاعات كبيرة من سكان السودان ، خصوصا في الغرب والجنوب وحتى في الشمال حيث كانت الادارة تتعسف في فرض الضرائب وتحصيلها . ورغم ان الجنود المصريين كانوا ، في الحقيقة ، مخلب القط في يد الادارة ، الا ان تلك النظرة كان لها ، جزئيا ، ما يبررها بالنسبة لعامة الناس وهم يرون ان بعض حكام المديريات والقواد المتسلطين كانوا مصريين ، ولا شك ان البريطانيين الذين كانوا يتحكمون بالاثنين معا ، قد شجعوا هذا الاتجاه وحرضوا عليه .

وفي ابان ذلك ، كانت مصر تقع شيئا فشيئا تحت سيطرة بريطانيا وانعكست هذه السيطرة في السودان حين عين الخديوي الجنرال غوردون باشا الانكليزي حاكما عاما للسودان . لقد مارست بريطانيا ضغوطا مختلفة لايقاف تجارة الرقيق واعادة المارد الذي اخرجه محمد علي الكبير الى قمقمه دون جدوى . ولم تكن دوافع بريطانيا انسانية بقدر ما هي دوافع املتها الاستراتيجية البحتة (اهمها منع وصول الرقيق الى شواطىء امريكا) .

الثورة المهدية وحكم الخليفة عبدالله التعايشي

بدات الثورة المهدية في عام ١٨٨١ على صورة احتجاجات مسلحة على طغيان الادارة التركية – المصرية ولكن سرعان ما انقلبت الى ثورة شعبية عارمة انطلقت من الريف صوب المدن جارفة في طريقها الحاميات الحكومية واحدة تلو الاخرى حتى تم الاستيلاء على الخرطوم بعد حصار طويل ولكن الثورة المهدية كانت على اساس ديني محض ، وكانت الثقافة الاقطاعية – الدينية تتحكم في عقول قادتها تحكما كبيرا ، كما ان كثيرا من تجار الرقيق هبوا الى نصرة المهدي وامداده بالمال والرجال لمقاومة سلطة الحكومة التي كانت تحارب هذه التجارة للاسباب سالفة الذكر .

ولهذا فسرعان ما فقدت هذه الثورة كثيرا من سندها الشعبي بعد وفاة المهدي ، وتسلم الخليفة عبدالله التعايشي لمقاليد الحكم ، وما يهمنا فيما نحن بصدده هو ان الازمة القومية قد تصاعدت في هذه الفترة اذ كان الخليفة التعايشي يفضل ابناء غرب السودان من « البقارة » على « اولاد البلد » من مناطق الشمال التي يكثر بها اصحاب الحرف والمتعلمين .

وحين غزا الجيش « المصري » بقيادة اللورد كتشنر وضباطه الانجليز الارض السودانية في عام ١٨٩٨ ، وجد مقاومة هائلة من جانب السلطة المهدية المتداعية . الا انه كان من الفئات القومية من فضلت الاحتلال الانكليزي – المصري على عسف التعايشي وامرائه (قواده) الذين كانوا يحكمون مناطق السودان كما يحكمون بلادا تحت الاحتلال . كذلك حاول التعايشي غزو الحبشة واحتلت الجيوش المهدية بعض مناطقها زمنا تاركة آثارا غير حميدة في نفوس الاجناس .

ولكن الثورة المهدية ، رغم هذه النقائص الاساسية ، كان لها جانب مشرق : لقد عرف السودانيون لاول مرة انهم يستطيعون هزيمة الجيوش الاجنبية اذا هبوا في ثورة شاملة تمارسها القوميات المختلفة ، وهذا بالضبط هو معنى الدرس الذي استخلصته شعوب كثيرة في ثورات لاحقة ، ولكن ، الى جانب هذا الدرس الاساسي ، كان هنالك درس آخر وهو ان الثورة في السودان لن تستمر ولن تحقق اي تقدم للشعب اذا اعتمدت على ممارسات عنصرية او شوفينية او دينية كالتي مارسها الخليفة التعايشي .

الحكم الثنائي (الانكليزي – المصري) ١٨٩٨ – ١٩٥٦

لم يكن اسم « السودان الانكليزي – المصري » الا عنوانا زائفا لما كان ، في الواقع ، حكما بريطانيا ، لقد كان الحكم البريطاني للسودان النموذج الكلاسيكي لحكم المستعمرات في افريقيا وآسيا مارست بريطانيا بدون تحفظ سياسة « فرق تسد » بين قطاعات الشعب السوداني من الاصول القومية المختلفة في الشمال ، كما مارست اضطهادا شديدا لجماهير الشعب الجنوبي حيث اقفلت الجنوب في وجه العالم الخارجي الا للبعثات التبشيرية الاوروبية التي قامت باحتكار التعليم وباشكال شتى من العدوان الروحي والثقافي . وفي عام ١٩٢٢ اصدرت الحكومة البريطانية « قانون المناطق المقفولة » فاصبح الجنوب بموجبه محرما على الشماليين ، كما منع الجنوبيون من مغادرة مناطقهم او التوجه الى اماكن اخرى الا ببطاقات خاصة شبيهة بتلك التي يحملها السود في جنوب افريقيا . وفي عام ١٩٢٥ اصدرت الحكومة « قانون الرخص التجارية » الذي حرم انشاء الصناعات او القيام بالتجارة في الجنوب على الشماليين الا باذن خاص . ولما كان الجنوب خاليا تماما من اي طبقة تجارية جنوبية ، فقد كان اثر القوانين السابقة واضحا في التاخر الاقتصادي الذي شمل الجنوب والذي صاحبه بالطبع تخلف حضاري شديد زاده حدة تعسف السلطة البريطانية الحاكمة ، والتي كانت منفصلة عن سلطة الشمال الا في ولائها لمخططات بريطانيا .

لقد كان الجنوب يحتل مكانا هاما في الاستراتيجية البريطانية لافريقيا ، لان السيطرة على النيل (الذي كان يمثل شريان المواصلات الاساسي من شمال السودان الى شرق افريقيا) كان يعني تامين المصالح الاستعمارية البريطانية في مصر وفي شمال السودان ، وقد عبر اللورد كرومر عن ذلك بقوله :

« رغم انني اجد شيئا من الاسف لما ساقول ، الا انني لا استطيع ان اغض النظر ، بناء على اساس انساني صرف ، عن المصلحة الرئيسية لبريطانيا في مصر .. تلك المصلحة ، كما ذكرت مرارا ، تبدو لي في وجوب السيطرة المصرية او الانكليزية على ضفتي النيل من بحيرة البرت نيانزا حتى البحر ، اما الحكم السديد(*) للقبائل المتوحشة في الداخل ، وحتى امتلاك المناطق ذات الانتاج التجاري فانه ، نسبيا ، ذو اهمية قليلة » .

وفي هذه الاثناء كانت حركة مقاومة الاحتلال البريطاني تتصاعد في مصر تحت قيادة البرجوازية النامية مما جعل بريطانيا تفكر في تامين مواردها من القطن طويل التيلة خصوصا بعد فقدان القطن الاميركي في اعقاب الحرب الاهلية هناك ، ومن ثم فقد دارت عجلة التطور الاقتصادي في الشمال حيث بدات بريطانيا مشروع الجزيرة ، اعظم مشروع زراعي لانتاج القطن في الشرق الاوسط وافريقيا . وامتدت الخطوط الحديدية من البحر الاحمر وحتى مناطق الانتاج في الجزيرة ثم امتدت لتصل الخرطوم بمناطق الغرب حيث يكون انتاج الصمغ العربي ٩٠ بالمئة من الانتاج العالمي . وكانت نتيجة ذلك كله قيام الصناعات اللازمة لمواكبة هذا التطور الذي خلقه الاستعمار وكذلك انشاء المدارس المهنية لتخريج الكتبة والمحاسبين والفنيين اللازمين .

وفي السنين المتعاقبة بعد ذلك ، شجع الحكم الثنائي قيام طائفتين متصارعتين على النفوذ الديني (الذي كان يعني ايضا النفوذ السياسي) احداهما هي طائفة الختمية بزعيمها الروحي « علي الميرغني » ومناطق نفوذها القوية في شرق السودان وفي كثير من مناطق الشمال ، وكانت هذه تمثل الوضع الاكثر ليبرالية بحكم تعاطفها مع مصر (حيث كانت حركات مقاومة الاحتلال والتسلط الانكليزي) . اما الطائفة الثانية فهي طائفة « الانصار » وكان زعيمها الروحي عبد الرحمن المهدي ، ابن قائد الثورة المهدية ، صنيعة للانكليز – منحوه الجزيرة ابا وجعلوه يتمكن من بسط نفوذ واسع اعتمادا على سمعة والده ومكانته ، خصوصا في مناطق غرب السودان وبعض اجزاء الشمال . وكان حزب الامة التعبير السياسي لهذه الطائفة ولليمين بصفة عامة .

ونستطيع مما تقدم ان نحدد مميزات الفترة بين بداية الحكم الثنائي للسودان وبين الحرب العالمية الثانية ، بما يلي :

١ – نمو شرائح تجارية كومبرادورية في الشمال ودخول السودان في « عصر الامبريالية » وخلق طبقة عاملة وفلاحية كبيرة .

٢ – نمو فئة من المتعلمين كانت نواة البرجوازية الصغيرة في السودان .

٣ – تزايد الفروق بين الجنوب والشمال حيث تطور الشمال اقتصاديا بينما توقف تطور الجنوب . وبهذا بدات تتوفر للجنوب كل الشروط التي تجعل منه كيانا منفصلا عن الشمال .

٤ – ازدياد الصراع على السلطة في السودان بين مصر التي كان يحكمها تحالف اقطاعي برجوازي ، وبين بريطانيا التي كانت مصالحها في السويس تتطلب منها مهادنة السياسية المصرية في السودان بعض الشيء . فقد سمحت بريطانيا للعاهل المصري باستخدام لقب « ملك مصر والسودان » ، كما سمحت للحكومة المصرية بفتح المدارس في السودان وقبول السودانيين في جامعاتها ، ولكنها ، من ناحية اخرى ، جعلت المدارس السودانية تسير حسب النهج البريطاني وافتتحت بعض المدارس المهنية العليا ككلية كتشنر الطبية ومعهد المعلمين ببخت الرضا وغيرهما . وواصلت الحكومة البريطانية تثبيت مواقعها في السودان بمنح سلطات محدودة للمشايخ ونظار القبائل (قوانين الادارة الاهلية) مما سهل على البريطانيين حكم البلاد وخلق شرائح اقطاعية دينية موالية .

ولقد ازداد هذا الصراع حدة في اعقاب انتفاضة ١٩٢٤ الثورية والتي بدات بالتمرد الذي قام به طلبة الكلية الحربية وبعض الضباط (*) على صورة احتجاج ضد السلطة البريطانية ، وانتهت بسحق الحركة ، وطرد القوات المصرية التي كانت مرابطة في السودان .

لقد شهدت تلك الفترة من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية في السودان ، التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، نضالات عديدة للشعب السوداني ، غير ان البرجوازية الوطنية ، كما كان الحال في مصر ، تصدت لقيادة الجماهير : فبينما كان حزب الامة يمثل التحالف بين البرجوازية اليمينية واقطاع آل المهدي ، كان حزب الاشقاء يمثل التحالف بين البرجوازية الاصلاحية الليبرالية وطائفة الختمية ، وقد حدث انقسام لاحق في حزب الاشقاء قبيل الاستقلال اذ اعتنقت الاغلبية مبدا الاستقلال التام (الجناح الذي تزعمه اسماعيل الازهري) بينما نادت الاقلية بالاتحاد مع مصر (جناح محمد نور الدين) .

لقد تميزت الصراعات الحزبية في السودان بالصبغة الطائفية ومناطق النفوذ للتكتلات القومية المختلفة .. وفي مثل هذا الواقع نمت حركة البروليتاريا في السودان وتوجت بانشاء الحزب الشيوعي في اوائل الاربعينات .

نشوء الحزب الشيوعي

ان الخاصية التي تميز هذا الحزب عن كثير من الاحزاب الشيوعية في العالم العربي وبلدان العالم الثالث انه توجه منذ انشائه نحو الطبقة العاملة مستمدا منها قوته وفكره ، وبقدرته على الفهم العميق لاوضاع السودان الداخلية ، ذلك الفهم الذي مكنه دائما من اقامة التحالفات الصحيحة في كل مرحلة من مراحل الثورة الوطنية الديمقراطية التي ما زال شعبنا يخوضها .

فمنذ البداية قاد الحزب الشيوعي وطليعته ، الجبهة المعادية للاستعمار ، نضال البروليتاريا السودانية في تلاحم كامل مع جماهير الشعب ضد الاستعمار الانكليزي مما اكسبه عداء السلطة وبالتالي لم يكن حزبا مشروعا .

ان الوعي المبكر الذي تميزت به الطبقة العاملة السودانية لدورها الاساسي في الثورة الوطنية الديمقراطية لم يات عن طريق الصدفة ، وانما نتيجة القيادة السديدة للحزب الشيوعي فكان نضال العمال من اجل مطالبهم مكملا للنضال الوطني ، ومن اجل ضرب الحركة الوطنية في السودان استنت السلطة القوانين لمحاربة « النشاط الهدام » الذي كان موجها بصفة خاصة ضد الحزب الشيوعي والحركة العمالية .

وعندما منح السودان الحكم الذاتي تحت ظل السيطرة الفعلية لبريطانيا ، ازداد الصراع على مصير السودان بين دولتي الحكم الثنائي . كانت مصر ، خصوصا بعد سقوط الملكية ، تامل في ان القوى الوطنية ستدعو الجماهير الى الوحدة مع مصر بدلا من الاستقلال في الاستفتاء الذي اتفقت عليه مع بريطانيا ، لكن جميع الاحزاب فيما عدا الجناح الذي انشق عن الحزب الوطني الاتحادي ، سايرت الرغبة الجماهيرية العارمة في الاستقلال .

تطورات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بعد الاستقلال في ١٩٥٦

لقد جاء الاستقلال في ١٩٥٦ نتيجة لـ « اتفاق » بين دولتي الحكم الثنائي، وبالتالي فان الوجوه التي صعدت الى كراسي الحكم لم تكن مختلفة كثيرا عن الوجوه التي حكمت اثناء فترة الانتقال والحكم الذاتي . فقد ظل نشاط الحزب الشيوعي « هداما » تماما كما كان الحال في عهد الحكم الثنائي ، وظلت المادة ١٠٥ من قانون عقوبات السودان (حجز الحريات العامة والاعتقال التعسفي) كما هي ، واستمرت محاربة اتحاد نقابات العمال رغم شرعيته النظرية ، ان الفساد السياسي الذي رافق تلك الفترة وما تلاها من فترات الحكم البرلماني والعسكري لم يسبق له مثيل في حجمه والساعه وممارسته على كل المستويات الحكومية وبواسطة احزاب الاقطاع والبرجوازية : فمن شراء الاصوات واستقدام النيجيريين للتصويت في السودان الى بيع الرخص التجارية للشركات الاجنبية وتهريب الاموال للخارج . هكذا حكم التحالف الرجعي للاقطاع والبرجوازية السودان قبل ثورة اوكتوبر ١٩٦٤ ، وهكذا عاد نفس التحالف يحكم البلاد بعد ان اجهضت تلك الثورة ، ولكن هل اضطهاد الشيوعيين والتقدميين ، والفساد السياسي ، هو كل ما فعله رجعيو حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي وغيرها ؟

الجواب هو لا قاطعة .

كان واضحا ان البنية الطبقية للسلطة بتكتلاتها الطائفية (وذلك كان ينطبق على المعارضة ايضا) غير قادرة على ايجاد حلول جذرية للازمات الاقتصادية المتعاقبة او لـ « مشكلة » الجنوب . بل ، على العكس ، زادت تلك المسائل تعقيدا . ومن الامثلة على ذلك ما كان يفعله حزب الامة للضغط على خصومه السياسيين او لارهاب الجماهير باحضاره « الانصار » المسلحين الى الخرطوم من غرب السودان ، لقد اثبتت الطبقة العاملة السودانية جدارة قيادتها للنضال الجماهيري وصلابة قادتها عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعي والشفيع احمد الشيخ سكرتير الاتحاد العام لنقابات عمال السودان وغيرهما من رفاق النضال الذين استضافتهم سجون السلطة في عهد الاستعمار ، كما استضافتهم في عهد الحكم الوطني .

وفي ٢١ اوكتوبر ١٩٥٨ وجهت الطبقة العاملة ضربة قاصمة الى حكومة حزب الامة باعلانها الاضراب العام ، ولم تجد السلطة الرجعية مخرجا من ازمتها الا بتسليم الحكم الى طغمة عبود العسكرية عن طريق « انقلاب » ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ الذي جاء ليفرض بقاء واستمرارية النظام الرجعي للتحالف الاقطاعي البرجوازي والذي يمهد اليه بسحق المنظمات الديمقراطية والعمالية والحزب الشيوعي . وما ان تسلم العسكريون الحكم حتى كبلوا البقية الباقية من الحريات العامة واعادوا قادة العمال الى السجون وعطلوا الصحافة التقدمية .

وفي الجنوب اطلق عبود العنان لقوات الجيش التي مارست كثيرا من اعمال القمع وحرق القرى والاجراءات « التاديبية » وبذلك فقد كسب الانفصاليون الذين تسندهم الدوائر الاستعمارية والصهيونية عطفا مفاجئا من جانب اعداد كبيرة من افراد الشعب الجنوبي الامر الذي مكن الانفصاليين من تكوين منظمة « الانيانيا » الارهابية والتي ما زالت حتى اليوم ، الى جانب منظمات ارهابية اخرى ، تقود الحركة الانفصالية وتحظى بالتاييد المعنوي والمادي من دوائر الامبريالية العالمية واسرائيل .

وفي الميدان الاقتصادي فتح العسكريون الباب على مصراعيه امام الاستثمارات الاجنبية التي خلقت لها قاعدة متزايدة من الوكلاء والمتنفعين ومنهم اعضاء « مجلس قيادة الثورة » انفسهم . كما بدات الامبريالية الامركية في ايجاد موطىء قدم لها في السودان بتقديم المزيد من « المعونة » .

لقد ذكر عبود ان من اهم اسباب تسلمه الحكم هو « ازالة الجفوة المفتعلة » بين مصر والسودان وقام فعلا بعقد اتفاقيات حول تقسيم مياه النيل وحول السد العالي والتجارة الى غير ذلك من المشكلات القائمة . فاذا كانت تلك هي اسباب « الجفوة المفتعلة » فما اعظمه من رياء ! فرغم ان الاكثرية الساحقة من الشعب السوداني كانت تشعر بكثير من المودة والاحترام لجمال عبدالناصر لنفس الاسباب التاريخية التي جعلت الجماهير العربية تعجب بتلك الشخصية، الا ان التصرفات الانتهازية للحكم المصري تجاه عبود ، وممالاة ابواق الدعاية المصرية لحكومة « العساكر » الاولى كما يسميها الشعب السوداني ، جعلت القوى الثورية في السودان تقتنع بان الحكم الناصري لن يتردد في التعاون مع اية حكومة في السودان، طالما كان ذلك يخدم المصالح التجارية العابرة لمصر او الآمال القديمة للبرجوازية المصرية في « الاتحاد » مع السودان . لقد تصور الناصريون وهم في ذلك مخطئون اشد الخطأ ، ان الحزب الشيوعي وحزب الامة اليميني هما العقبتان الوحيدتان في سبيل « وحدة » وادي النيل ، ان هذه المسالة ذات اهمية قصوى، وان السؤال التالي لا بد ان يطرح :

ما هو حقا مفهوم الوحدة لدى الشعب السوداني ؟

الوحدة كما تراها الجماهير

لكي نكون علميين ، لا بد لنا ان نتحدث عن الاوضاع الطبقية والموقف من الوحدة ، ان الجماهير الواعية من العمال والفلاحين والمثقفين تعلم ان الوحدة المزعومة مع مصر هي وحدة مع النظام القائم هناك ، اي انها وحدة ستترتب عليها تناقضات مع نظم واحزاب ومواقف عربية اخرى . ويتوج كل هذه التناقضات ذلك التناقض الذي لا مناص عنه : التناقض مع قوى الثورة الوطنية الديمقراطية في السودان . ومعنى ذلك بصورة اعمق : ان النظام السوداني الذي يتوصل الى تحالف واتحاد مع النظام المصري الراهن ، لا بد ان يكون بالضرورة نظاما مماثلا – غير ديمقراطي . فهل تقبل البورجوازية الصغيرة العسكرية في مصر ان تتواجد وتنشط القوى اليسارية والمنظمات الديمقراطية والنقابات العمالية والمهنية المستقلة في السودان بينما لا توجد في مصر ؟ لا – وهذا ما ابتته الايام حين كشر النظام عن اسنانه « الحامية » ايام الانتفاضة الثورية السودانية في يولية ١٩٧١ .

وهنالك قطاعات كبيرة من الشعب السوداني لديها تخوفات كثيرة عن « التغول » المصري على الاقتصاد السوداني ، او عن الهجرة المصرية للسودان ، ولا شك ان تاريخ العلاقات المصرية – السودانية لا يساعد قط على فرض غير هذا التصور ، وسيمر وقت طويل قبل ان تقتنع هذه الجماهير بضرورة الوحدة الحقيقية مع مصر .

وماذا عن جماهير الجنوب ؟

ان ذكر كلمة الوحدة مع مصر في الجنوب لا يتردد الا على افواه زمرة المتنفعين و « المستوزرين » الذين جمعهم في الماضي حزب الاشقاء او الذين يتحلقون حول مائدة النميري الان ، ان « الوحدة » مع شمال السودان ذاته مسالة لم تحسم بعد فكيف بالـ « وحدة » مع مصر ؟

لقد جاء في التقرير الذي قدمه الرفيق الشهيد عبدالخالق محجوب باسم اللجنة المركزية امام المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني (اكتوبر ١٩٦٧) ما يلي :

« ان وحدة القوى الثورية العربية تشكل القلب لحركة الشعوب العربية من اجل الوحدة . ولتتم وحدة القوى الثورية العربية خلال عملية من النضال الفكري والعملي للتغلب على الصعوبات الناشئة تاريخيا من بلد لآخر باختلاف تطوره وكذلك بسبب نشأة الحركات الثورية من اغلب البلدان العربية بمعزل عن بعضها البعض وعدم توفر الفرص والامكانيات للصلات العضوية المباشرة وتبادل التجارب .

لاحظنا حتى الان ان ما يباعد الوحدة التمسك باشكال معينة من الوحدة والتعصب لتجارب بعينها في النضال دون اعتبار لتفاوت درجات التطور واختلاف انواع المؤسسات السياسية ،

(*) من الواضح ان ذلك التطلب الاستعماري كان يعني الاهتمام بتطوير الجنوب اقتصاديا في توافق مع الشمال ليس في مصلحة بريطانيا على المدى البعيد .

(*) كان اشهر هؤلاء الضباط علي عبد اللطيف وهو الذي اسس مع نفر آخرين جمعية اللواء الابيض التي كانت متاثرة بافكار التحرر والاتحاد مع مصر .